الملكية والرفاه في المنظور الإقتصادي الإسلامي

- دراسة مقارنة -

اطروحة تقدم بها الطالب

عبدالله محمد قادر جبرائيل

إلى

مجلس كلية الإدارة والإقتصاد بجامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في الإقتصاد

في اختصاص الإقتصاد الإسلامي

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور جاسم محمد شهاب الفارس

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

المستخلص

تتناول هذه الاطروحة منظور الإقتصاد الإسلامى لكيفية وصول المجتمع الإسلامي إلى مستويات متقدمة ومتطورة من المعيشة عبر التطورات الزمانية والمكانية والحالية المختلفة والمتغيرة ؛ وتأسيس رفاهية اقتصادية مستديمة لجميع افراده بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية والاجتماعية والعرقية ؛ كحق وإكرام إلهى مقدس للبشرية استناداً الى قول الله تعالى : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)(سورةالإسراء،٧٠) وقول رسول الله η : (إن الله لا يقدس أمة لا يعطون الضعيف منهم حقه)(أخرجه الإمام الطبرانى فى الكبير،٢٢٢/١٠،رقم: ١٠٥٣٤) ؛ والوصول الى تلك الاهداف من خلال دراسة واكتشاف منظوره حول الملكية وكيفية ظهورها ونبعها من الاحكام الشرعية المختلفة ؛ ثم نشأة أنماطها واحداً بعد الآخر؛ لتصل اعدادها الى خمس ملكيات مختلفة متتالية ومتوالية فيما بينها ، وتبقى مساحة غير متناهية في مستوياتها العليا للسماح بظهور ملكيات أخرى حسب مصالح الأمة المتغيرة والمتطورة بالاستناد الى تلك الاحكام . والخوض في مسألة الملكية يستهدف بيان البنية الاساسية المادية الإقتصادية لتشكيل مجتمع الرفاهية والطمأنينة التي يريد الإقتصاد الاسلامي تحقيقها. وموضوع الملكية بأنماطها وتطوراتها تمهيد اساسي ومقدمة جوهرية للخوض في الاجراءات العملية لتوزيع موارد وثروات الدولة الاسلامية ؛ من خلال اكتشاف المراحل التى يجب اتباعها وفقا للادلة الشرعية؛ ولنكون أمام طرق ومراحل واضحة في عملياتها تطبيقاً للعدالة التي تستهدفها الشريعة الاسلامية في اقتصاد الأمة ؛ وحتى تتحقق من خلالها المقاصد المتمثلة بحفظ (الدين والنفس والنسل والمال والعقل) ؛ ومن ثم تتحقق جميع مستلزمات الأمة من : (الضروريات والحاجيات والتحسينيات) . وحينئذ تكتمل الرفاهية التى يريد الإقتصاد الإسلامى تحقيقها داخل نظامه التوزيعي بتحقيق مستويات مرتفعة وآمنة من المعيشة عبر التطورات المذكورة . وجاءت مواضيع البحث موزَّعة على عاملين رئيسين هما الملكية والرفاه فى المنظور الإقتصادى الإسلامى ، وقد شرحت حسب تحليلات مقارنة مع منظور الإقتصاد الوضعى لهذين العاملين ، لنبين ما يحققه

الإقتصاد الإسلامى من منجزات اقتصادية على صعيد الرفاهية الشاملة لجميع أفراد المجتمع ، ولهذا فقد قسم الباحث الرسالة الى ثلاثة فصول متتالية للولوج بشكل مفصل ومشبع الى جميع دقائق موضوعي الملكية والرفاهية . يبدأ الفصل الأول بكيفية تمييز الإقتصاد الإسلامي عن الأنظمة الإقتصادية الوضعية من خلال بيان منظور الإسلام الخاص عن الملكية وانقساماتها الجزئية ثم تفرعاتها المتعددة ؛ لتشكَّلَ بذلك فلسفة خاصة باقتصاده حول أصل الملكية وكيفية ظهورها وتنوعها عبر الأزمنة والأمكنة والأحوال المتغيرة ؛ ثم ظهور أربعة أنماط أصلية من الملكية من ملكية الله تعالى هي: الملكية المشاعية ثم الملكية العامة ثم الملكية الخاصة ثم الملكية المجموعية على التوالي ؛ وبعدها ظهور نمط خامس منها هو الملكية المختلطة بالاستناد الى الاجتهادات البشرية من المصادر الشرعية المختلفة ، وتخصص كل نمط منها بخصائص اقتصادية تثبت استقلالية الكيان الإقتصادي لكل منها ؛ وفي نفس الوقت تكاملها مع الأنماط الأخرى ، مما يثبت استقلالية الإقتصاد الإسلامي عن الأنظمة الإقتصادية الأخرى .

ان الفصل الاول يشكل اساساً للولوج الى الفصل الثانى لبيان المنظور الخاص الإقتصاد الإسلامي عن مشكلة الفقر وسبل القضاء عليها وتحقيق الرفاهية الإقتصادية الشاملة لجميع أفراد الأمة ، وعليه فقد جاء الفصل الثاني ليمثل محورا رئيسا لصياغة واستخلاص المنظور الصحيح للإقتصاد الإسلامي حول الفقر من بين ستة تيارات فكرية إسلامية وغير إسلامية ، لبيان موقفه من مسألة الحاجات الإنسانية والإقتصادية وعلاقتها بالانتاج والتوزيع والاستهلاك ، لنكون على وضوح تام من كيفية تكوين عملياته الإقتصادية التوزيعية التي تستهدف إشباع الحاجات الفردية والإقتصادية كخطوات أساسية للقضاء على مشكلة الفقر والمسكنة ، ثم البدء منها كخط للشروع لتشكيل اقتصاد الرفاهية من خلال الضمان والتكافل الإقتصاديين عبر جميع التطورات الحضارية والإقتصادية المختلفة وهو ما تناوله الفصل الثالث بشكل مفصل ؛ حيث يشرح الباحث فيه المنظور الإسلامي في تحقيق مجتمع الرفاهية والطمأنينة عبر مبحثين متتاليين ومتكاملين ؛ يتمثل المبحث الاول منه بالضمان الإقتصادي الذي يلتزم الإقتصاد الإسلامي فيه بتحقيق مستوى معيشي كريم ولائق لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي يسمى بمستوى حد الكفاية في الحالات الاعتيادية التي يمر بها اقتصاد الأمة عبر جميع التطورات الحضارية والإقتصادية ؛ ومستوى حد الكفاف في الحالات الطارئة

والاستثنائية ، وتحقيق هذين المستويين يكون من خلال عمليات التوزيع لثروات ودخول الأمة على ثلاث مراحل ؛ المرحلة الاولى تتمثل بالتوزيع على أساس المباحات العامة ، والمرحلة الثانية بالتوزيع على أساس الحاجة لتشكيل مستويات حد الكفاية والكفاف، حيث ترى الشريعة الإسلامية ان الكيان الإنساني يتطلب وجوب تحقيق هذين المستويين لجميع أفراد الأمة كحق الهي مقدس ، والمرحلة الثالثة تتمثل بالتوزيع الوظيفي الذي يجب ان يجري على أساس معياري العمل والملكية معتمدا فيهما على عنصر الشورى الذي يعدّ من خصوصيات الإقتصاد الإسلامي ؛ حيث لا يمكن القيام بعمليات أو اجراءات اقتصادية من دونه ، أما المبحث الثاني فيتمثل بوجوب الانتقال الى تطبيق اجراءات اقتصادية أخرى تتمثل بالتكافل الإقتصادي ؛ الذي يعني وجوب قيام الإقتصاد الإسلامي بايجاد منابع اساسية أخرى لتحقيق مستويات معيشية مرتفعة ومضمونة لجميع أفراد الأمة ؛ وذلك عند عدم تمكن العمليات التوزيعية المتعلقة بالضمان الإقتصادي من تحقيق ذلك ، ويتحقق هذا الهدف عبر ثلاثة محاور متتالية هي: محور القرابة ثم محور الأغنياء ثم محور الدولة الإسلامية ، والذي يعني وجوب قيام محور القرابة أولا بالتكافل الإقتصادي للذين لم يستطيعوا الاستفادة من المراحل الثلاث المذكورة للضمان الإقتصادي لرفع مستوياتهم المعيشية بالشكل المطلوب ؛ أي عدم تمكنهم من الوصول الى مستويات من الرفاهية تعدّ متوسطا –اى وسطا حسابيا–للرفاهية العامة المضمونة لكافة افراد الأمة ، وفي حالة عجز هذا المحور عن تحقيق ذلك ينتقل هذا الواجب التكافلي الى المحور الثاني الذي يتمثل بمحور الأغنياء ، ثم عند عدم كفاية هذا المحور للقيام بالواجبات التكافلية ؛ تنتقل مهام العمليات التكافلية الى محور الدولة الإسلامية لتكون هي آخر محطة من محطات التكافل الإقتصادى ؛ ومن ثم لا يبقى أي انسان لا يتمتع بمستويات معيشية مرتفعة ولائقة وكريمة ؛ ويكون هناك محو مستمر لمشكلة الفقر والعوز في المجتمع الاسلامي ؛ وليتشكل بذلك مجتمع الرفاهية والكفاية داخل الإقتصاد الاسلامي .